

Distr.: General  
2 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٣١ (ج) و ١٣٤ من جدول الأعمال  
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس  
مراجعي الحسابات  
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

## المخطط العام لتجديد مباني المقر

التقرير الثاني عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية  
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

## أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المحلي السنوي التاسع  
للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/527)، المقدم عملاً بقراري  
الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٦٩/٦٥، وتقريره عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة  
به لعام ٢٠١٢ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/527/Add.1)،  
المقدم عملاً بالقرار ٢٦٩/٦٥. وكان معروضاً على اللجنة أيضاً تقرير مجلس مراجعي  
الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠١٠ (A/66/5 (Vol. V)) وتقرير الأمين العام ذو الصلة المتعلق بتنفيذ توصيات  
المجلس (A/66/324).

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير الآتية الذكر، مع المدير  
التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر وممثلين آخرين للأمين العام، وكذلك مع أعضاء  
لجنة عمليات مراجعة الحسابات، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.



## ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٣ - درس مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/66/5 (Vol. V))، الذي قُدِّم استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢، التقدم المحرز على صعيد المخطط العام منذ إعداد تقريره السابق (A/65/5 (Vol.V)) وقيّم الطريقة التي تم بها تحديد المخاطر المرتبطة بالمشروع والطريقة التي تُدار بها هذه المخاطر حالياً. تشي اللجنة الاستشارية على مجلس مراجعي الحسابات لجودة تقريره.

٤ - وتتمثل المسألة الأولى التي يغطيها المجلس في تقريره في متابعة توصياته السابقة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، من بين التوصيات الـ ٢٠ المقدمة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5 (Vol. V))، تم تنفيذ ٩ توصيات (٤٥ في المائة) تنفيذاً كاملاً، ويجري تنفيذ ٥ توصيات (٢٥ في المائة)، وثمة ٥ توصيات لم تُنفذ (٢٥ في المائة). ومن بين التوصيات الخمس التي اعتُبرت غير منفذة، تم تجاوز ثلاث توصيات بصدور توصيات جديدة في التقرير الحالي للمجلس، وكُررت إحدى التوصيات، وتُنفذ توصية تتصل بإنشاء عملية لاستعراض العقود بعد منحها، غير أن هذه العملية لا تسير على النحو المتوخى (انظر أيضاً الفقرتين ٩ و ١٠ أدناه). ويرى المجلس أن توصية واحدة (٥ في المائة) من توصياته السابقة، وهي توصية تتعلق بالتأخر في التفاوض على العقود بشأن مبنى المؤتمرات قد تجاوزتها الأحداث (A/66/5 (Vol. V))، الفقرتان ٦ و ٧، والمرفق الأول). وترد معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات السابقة للمجلس في التقرير ذي الصلة للأمين العام (A/66/324، الفقرات ٣٨-٦٠). وتشدد اللجنة الاستشارية على أن الإدارة يجب أن تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات المجلس في إطار المواعيد المستهدفة المحددة في تقرير الأمين العام (A/66/324).

٥ - وأصدر المجلس، في تقريره الأخير (A/66/5 (Vol. V)) ما مجموعه ١٥ توصية. ويشير الأمين العام في تقريره ذي الصلة (A/66/324) إلى أن ما مجموعه ٣ توصيات قد تم تنفيذه وأن ١١ توصية يجري تنفيذها. ولم تقبل الإدارة إحدى توصيات المجلس، وهي توصية تتصل بإنشاء فريق صغير لكبار الموظفين الإداريين لاستعراض جميع الفوائد التي يُحتمل أن تنشأ عن المشروع (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٨ و ٢٩). وترد في الفقرات من ٧ إلى ٣٧ من تقرير الأمين العام معلومات عن التدابير المتخذة أو التي ستُتخذ لتنفيذ توصيات المجلس الجديدة والمكررة، والإدارة المسؤولة، ومستوى الأولوية الممنوحة لكل توصية، وعند الاقتضاء،

مواعيد التنفيذ المستهدفة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التوصيات الخمس الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في موجز تقرير المجلس مُنحت جميعها أولوية عالية من جانب الإدارة ويات جميعها قيد التنفيذ.

٦ - ويقدم المجلس، في الفقرات من ١٦ إلى ٢٣ من تقريره، تفاصيل عن المجالات الرئيسية التي تم إحراز تقدم فيها منذ صدور تقريره السابق. ورغم التقدم المحرز، يخلص المجلس إلى أن المشروع يدخل، عموماً، مرحلة حساسة تشهد انخفاضاً كبيراً في مرونة إدارة المشاكل غير المتوقعة والضغط التي يتعرض لها عنصر التكلفة والوقت.

٧ - وقدم المجلس سلسلة من الملاحظات بشأن المخاطر التي يواجهها المشروع بسبب مستويات التغيير المرتفعة، معلناً، في جملة أمور، أن التحكم الفعال في التغييرات هو إحدى السمات المعترف بها تماماً في مشاريع التشييد الناجحة ((A/66/5 (Vol.5)، الفقرة ٢٤). ويلاحظ المجلس أنه رغم قيام مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بوضع عملية مستنيرة للتعامل مع أوامر التغيير بمجرد ظهورها، فإن الإدارة لم تضع نظاماً فعالاً للتقليل إلى أدنى حد من حجم التغييرات منذ البداية. وكما هو موضح في الشكّلين الأول والثاني من تقرير المجلس، فإن الحجم الإجمالي لأوامر التغيير وقيمتها الإجمالية لا يزالان يشهدان زيادة. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، كان مدير التشييد قد أصدر ١١٦ ١ أمراً من أوامر التغيير تبلغ قيمتها حوالي ١٠٣ ملايين دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). كما يلاحظ المجلس أنه، رغم الجهود التي بذلها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لتحسين عملية أوامر التغيير، فإن عملية الإذن لا تزال تتطلب عملاً مكثفاً وتستغرق وقتاً كبيراً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وجد المجلس أن أوامر التغيير، وكذلك طلبات المخصصات، تستغرق في المتوسط ١١٤ يوم عمل للبت فيها. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، كانت العملية تستغرق في المتوسط ١١٨ يوماً، أي أنها تستغرق أربعة أيام أكثر مما كانت تستغرقه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٩ و ٣١). ووفقاً للمجلس، فإن المخاطر المرتبطة بمستويات عالية من التغيير، بما في ذلك تلك التي طلبها الشاغلون، والتي تمت مناقشتها في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٧ من تقريره، تشمل ارتفاع التكاليف والتأخيرات في الجدول الزمني للمشروع وزيادة احتمال مطالبة مقاولي الأشغال الحرفية بالمدفوعات المتأخرة المستحقة لهم.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يعرب فيها مجلس مراجعي الحسابات عن قلقه بشأن مستوى التغيير في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر، في جملة مراجع، (A/64/5 (Vol. V)، الفقرات ١٠٦-١٢٩، و (A/65/5 (Vol. V)، الفقرات ١١٩-١٤٧). كما ناقش مكتب خدمات الرقابة الداخلية هذه المسألة في مراجعته

لإدارة المشتريات والعقود الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر A/66/179). وتشاطر اللجنة الاستشارية المجلس قلقه بشأن المخاطر المرتبطة بالأعداد الكبيرة لأوامر التغيير والوقت الذي يستغرقه تجهيزها. وتعرب اللجنة عن أسفها لأن هذه المشكلة المتكررة لم تُحل بصورة مُرضية، لا سيما وأن قدرة المخطط العام لتجديد مباني المقر على استيعاب المزيد من الضغط المتصل بالوقت أو التكاليف، باتت الآن، وعلى نحو ما بين المجلس، محدودة. وتأمل اللجنة أن تُحل القضايا التي أبرزها المجلس دون تأخير.

٩ - وعلى صعيد ذي صلة، علّق المجلس، في الفقرات من ٩٩ إلى ١٠٢ من تقريره، على سير عمل لجنة استعراض العقود بعد منحها، التي أنشئت استجابة لتوصية سابقة للمجلس من أجل زيادة مستوى الضوابط الداخلية على إدخال تعديلات على العقود (انظر (Vol. V) A/65/5، الفقرة ١٢٠). ووفقاً لما ذكره المجلس، فسرت اللجنة اختصاصها بأنه القيام بأثر رجعي باستعراض جميع التعديلات على العقود التي تتراوح قيمتها بين ٠,٥ من المليون و ٥ ملايين دولار لتقرر ما إذا كانت إجراءات الشراء مناسبة. غير أنه في وقت مراجعة المجلس للمجلس للحسابات، لم تكن اللجنة قد نظرت إلا في ١٣ من أصل ١٥٤ من تعديلات العقود ذات الصلة، يشمل كل منها استعراض عدة أوامر شراء. ويساور المجلس قلق لأن الإدارة لا تستفيد من عملية الاستعراض هذه لتعزيز الرقابة أو للحصول على القيمة المتولدة عنها في الوقت المناسب، ولأن الأعمال المتراكمة قد تزداد فتبلغ مستويات لا يمكن السيطرة عليها إذا استمر الاتجاه الحالي.

١٠ - واستجابة لتوصية المجلس بأن تستعرض الإدارة على وجه السرعة مدى فعالية لجنة استعراض العقود بعد منحها، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن شعبة المشتريات قد قامت باقتراح وتنفيذ تغييرات في عملية تقديم قضايا اللجنة بهدف تحقيق مستويات أكبر من الكفاءة. غير أنه يلاحظ أنه قد يكون من الضروري تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة، بما في ذلك على صعيد عقد الاجتماعات بتواتر أكبر (A/66/324، الفقرة ٣٧). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التاريخ المستهدف لتنفيذ هذه التوصية هو الربع الأخير من عام ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الأهمية التي توليها لإجراء استعراض بأثر رجعي لجميع تعديلات العقود (انظر A/64/7/Add.5، الفقرتان ٨ و ٩). ونظراً لأن التدابير العلاجية التي اتخذتها الإدارة حتى الآن قد تكفل، باعتراف الأمين العام نفسه، معالجة القضايا التي حددها المجلس معالجة تامة، تتوقع اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يراقب عن كثب ما تراكم من قضايا لم تبث فيها بعد لجنة منح العقود بعد استعراضها وأن يتخذ تدابير تصحيحية إضافية، إذا لزم الأمر، في الوقت المناسب.

١١ - ويحدد مجلس مراجعي الحسابات مخاطرة أخرى تتعلق بتخطيط تعاقب الموظفين داخل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. فالمجلس يلاحظ أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يعتمد اعتماداً مكثفاً على عدد قليل من الأفراد رفيعي المستوى. ومع اقتراب موعد إكمال المشروع، سيتجه فرادى الموظفين، لا سيما الذين يعملون بموجب عقود محددة المدة، إلى التركيز على استئناف أعمالهم الخاصة، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى تخفيض غير مخطط في ملاك موظفي المشروع. ورغم أن سجل مخاطر المشروع يقر بالمخاطرة التي يمكن أن تنشأ بمغادرة كبار أعضاء الفريق خلال مهلة زمنية قصيرة، فقد وجد المجلس أن الإدارة لم تضع أي خطة تمكنها من الإسراع في ملء الشواغر في فريق قيادة المشروع في حالة ظهورها ((A/66/5 (Vol. V)، الفقرات ٩٢-٩٤)). وفي مسار مشابه، يثير المجلس أيضاً مخاوف بشأن تسليم المبنى من حيث انتقال المشروع من مرحلة التشييد إلى مرحلة التشغيل، الذي يمكن، في رأي المجلس ووفقاً للممارسات الدولية الجيدة في مجال البناء، أن ييسره الاحتفاظ بمسؤول كبير واحد على الأقل من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر من أجل دعم عملية التسليم لدائرة إدارة المرافق (مكتب خدمات الدعم المركزية) (المرجع نفسه، الفقرات ٣٩-٤٥).

١٢ - واستجابة لتوصيات المجلس، يلاحظ الأمين العام أنه في حين بدأ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر حواراً مع مكتب إدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بتخطيط تعاقب الموظفين، فإنه يتعين أن يتم ذلك التخطيط ضمن حدود النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين (A/66/324، الفقرة ١٤). ويلاحظ الأمين العام كذلك أنه على الرغم من استخدام القوائم حيثما يمكن لملء الشواغر غير المتوقعة في الوظائف الحيوية داخل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ففي الحالات التي تكون فيها القوائم غير كافية، يتم الإعلان عن الشواغر على نطاق واسع تمثيلاً مع الأحكام ذات الصلة من النظامين الأساسيين والإداريين للموظفين (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يؤدي الحوار بين مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب إدارة الموارد البشرية إلى حل يتيح تخفيف حدة المخاطر التي حددها المجلس. وترى اللجنة أن الاعتبارات الأولية في هذا الصدد هي ضرورة كفاءة نقل المسؤولية عن المباني المحددة من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى مكتب خدمات الدعم المركزية بكفاءة وفعالية وضرورة كفاءة عدم فقدان المهارات والخبرات التي اكتسبت خلال العمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر، حيث يمكن أن تكون مطلوبة لمشاريع الهياكل الأساسية مستقبلاً. ويجب أن يكون هناك أيضاً التزام صارم بما تضعه المنظمة في هذا الشأن من قواعد وأنظمة وسياسات ومبادئ

توجيهية. وينبغي توثيق الدروس ذات الصلة المستفادة من هذه العملية وإتاحة الاطلاع عليها حسب الاقتضاء (انظر أيضا الفقرتين ١٧ و ١٨ أدناه).

١٣ - وقدم مجلس مراجعي الحسابات أيضا في تقريره توصيات بشأن المسائل الأمنية، و عقود السعر الأقصى المضمون، والتنبؤ بالتكاليف، والتكاليف المرتبطة بالمشروع، واستخدام الحيز. وقد أشارت اللجنة الاستشارية إلى بعض تلك التوصيات في الفرعين "ثالثا" و "رابعا" أدناه.

### ثالثا - التقرير المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٤ - يعرض الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/527) عدداً من المجالات التي أحرز فيها تقدم منذ صدور تقريره السنوي السابق. ويذكر الأمين العام في جملة أمور أنه قد اكتمل إعداد وثائق التصميم والتشييد لنسبة قاربت ٩٤ في المائة من أعمال المشروع؛ وأنه قد أحرز تقدماً كبيراً في عملية التخطيط لإعادة نقل الموظفين من الأماكن المؤقتة إلى مبنى الأمانة العامة، وفي أعمال تجديد مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات والطوابق السفلية؛ وأنه يجري شراء النظم السمعية البصرية ونظام ميكروفونات المؤتمرات وكذلك الأجهزة المركزية التي تكفل تنسيق البيانات السمعية البصرية ومراقبتها وتخزينها (المرجع نفسه، الفقرات ٤-٢٥).

#### المجلس الاستشاري

١٥ - يقدم الأمين العام أيضا معلومات عن أنشطة المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بناء على طلب الجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس قام خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعقد خمسة اجتماعات في مقر الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٦ و ٢٧). وأبلغت اللجنة، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، أن المجلس يقدم إسهاما جليلا للمشروع، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالتصميم.

#### التبرعات

١٦ - يصف الأمين العام في الفقرات من ٢٩ إلى ٣١ من تقريره سياسة التبرعات ويشير إلى أنه حتى وقت إعداد تقريره، قدم عدد من الدول الأعضاء تبرعات إلى المشروع. ويتعاون المهندسون المعماريون الذين اختارهم الدول الأعضاء المهتمة مع مكتب المخطط العام لتجديد

مباني المقر لتقديم مدخلات تتعلق بتصميم مساحات محددة، سيُدمج تجهيزها بمعدات جديدة من خلال تبرعات الدول الأعضاء المعنية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يشير في تقريره إلى أن التبرعات المالية تنشئ مخاطرة تتعلق بالجدول الزمني، لأنه من المحتمل أن تؤدي أنشطة وضع التصميم المشتركة بين فريق المشروع والمهندس المعماري/المصمم الذي ترشحه الدولة العضو إلى تأجيل تاريخ الإكمال (A/66/5 (Vol. V)، الفقرة ٥٧). وترحب اللجنة الاستشارية بالتبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. وتحث اللجنة الأمين العام على أن يبذل ما في وسعه لضمان ألا يكون لبرنامج التبرعات أثر ضار على الجدول الزمني للمشروع.

#### الدروس المستفادة

١٧ - يستجيب الفرع "خامسا" من تقرير الأمين العام لطلب الجمعية العامة، الوارد في قرارها ٢٦٩/٦٥، بأن يورد الأمين العام في تقريره معلومات عن الدروس المستفادة في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وكيفية استخدامها لتحسين أنشطة التخطيط والتنفيذ في الوقت الراهن وفي المستقبل. وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والتي يجري تطبيقها على مرحلة التشييد من المشروع ما يلي: ضرورة تحديد وتوثيق أهداف المشروع النهائية والفرعية، والنواتج المتوقعة، وأصحاب المصلحة والراعيين الرئيسيين؛ وضرورة إعداد خطط عمل مفصلة للمشروع ورصدها عن كثب، وكذلك وضع تقديرات دقيقة للتكاليف الافتراضية للمشروع؛ وضرورة أن تتضمن وثائق طلب تقديم العروض المقدمة إلى مقاولي الأشغال الحرفية المحتملين برنامج العمل ونطاقه في شكل كتابي مفصل؛ وضرورة تحديد المخاطر وتحليلها ووضع تدابير التخفيف منها لتفادي تصاعدها وضرورة رصد سجل المخاطر شهريا؛ وضرورة وضع خطة اتصالات لتقديم تقارير عن حالة المشروع إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الموظفون؛ وضرورة اعتماد ممارسات لتعقب التكاليف والرقابة عليها؛ وضرورة السعي إلى إشراك المستخدمين في جميع مراحل المشروع، لا سيما خلال مرحلتها تحديد مواصفات الاحتياجات واختبارها (A/66/527، الفقرة ٣٣).

١٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقرير الأمين العام أن أحد أهم الدروس المستفادة أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر هو ضرورة ميزنة التكاليف المرتبطة بالمشروع من البداية. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية تحديد وتوثيق الدروس المستفادة. ولا ينبغي الاقتصار على تطبيق الدروس المستفادة، حسب الاقتضاء، على المراحل المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر، وإنما ينبغي الاستئثار بها أيضا

في تخطيط وتنفيذ مشاريع التحسين الكبرى الواسعة النطاق التي تنفذ مستقبلاً، لا سيما الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (انظر أيضاً A/66/7/Add.3، الفقرتان ٢٥ و ٢٦).

### الأمن

١٩ - فيما يتعلق بالأمن، يشير الأمين العام إلى أنه منذ صدور التقرير المرحلي الثامن، قدم البلد المضيف تمويلاً لتعزيز التحسينات الأمنية لمبنى المؤتمرات ولإنشاء خط للحماية على امتداد السور الخارجي الغربي للمجمع من أجل تقليل إمكانية تعرض المباني المواجهة للجادة الأولى للمخاطر (A/66/527، الفقرة ٣٩). وتتضمن الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام والمرفق الرابع لتقرير مجلس مراجعي الحسابات ((A/66/5 (Vol. V) معلومات أوفى عن تنفيذ تلك التحسينات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على النحو المشار إليه في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام، يصل تمويل التدابير المتعلقة بتعزيز النظم الأمنية إلى مبلغ أقصاه ١٠٠ مليون دولار في صورة تبرعات. وكما هو مشار إليه في الحاشية ١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات، يتعلق ٧٠ مليون دولار من ذلك المبلغ بالأعمال في مبنى المؤتمرات، مع استمرار استخدام مبلغ الـ ٣٠ مليون دولار المتبقي للأعمال المضطلع بها على الجادة الأولى.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً من تقرير الأمين العام أن المناقشات متواصلة مع البلد المضيف فيما يتعلق بمتطلبات الحماية للمباني الموجودة عند السور الجنوبي لمجمع المقر، وتحديد مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي (الكافيتريا). وقد أدت الشواغل المتعلقة بالقدرة على الصمود أمام أخطار التفجيرات من المركبات الموجودة على المخرج من طريق فرانكلين ديلاانو روزفلت (أف دي آر)، إلى تعليق القيام بأعمال التصميمات في تلك المباني مؤقتاً إلى أن يتم تسوية المسألة الأمنية (A/66/527، الفقرة ٤٠). وتعرض الفقرة ٤١ من التقرير الخيارات الأربعة التي تجرى مناقشتها مع سلطات المدينة المضيفة وهي: (أ) نقل المخرج من مكانه؛ (ب) إغلاق المخرج؛ (ج) إغلاق مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي. بمجرد اكتمال المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى أن يتم حل المسألة الأمنية؛ (د) افتراض عدم التوصل إلى حل وهدم المبنى. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه، لدى إتمام تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، من المتوقع أن يستوعب مبنى مكتبة داغ همرشولد ١٠٤ موظفين فضلاً عن غرف الدراسة، وغرف التدريب، ومدرج، وأماكن تخزين وقاعتين للمطالعة. وتفهم اللجنة أنه، في حالة تنفيذ الخيار (ج) أو (د) أعلاه، سيلزم إيجاد مكان بديل لاستيعاب أولئك الموظفين وتلك المرافق.

٢١ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٤٢ من تقريره أن تقريراً بنطاق كل خيار وآثاره من حيث التكلفة سيجري إعداده وتقديمه إلى الجمعية العامة للموافقة. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها ضرورة وضع تنبؤات واقعية على النحو الذي حدده مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ٢٦ أدناه)، تحت الأمين العام على اختتام المناقشات مع سلطات البلد المضيف بأسرع ما يمكن وإبلاغ الجمعية العامة بالنتائج في أقرب فرصة ممكنة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات يرى أن وجوه عدم اليقين بشأن مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي تشكل أحد الضغوط الرئيسية الستة على الجدول الزمني للمشروع (انظر أيضا الفقرة ٢٦ أدناه).

#### المشتريات

٢٢ - ترد المعلومات عن أنشطة المشتريات المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الفقرات من ٤٩ إلى ٥٧ من تقرير الأمين العام. ويذكر الأمين العام أن الأمانة العامة ما برحت تعمل، وفقا لقرارات الجمعية العامة، على كفالة التعريف بجميع فرص الشراء على أوسع نطاق ممكن، مع التركيز بشكل خاص على إبلاغها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويلاحظ، بصفة خاصة، أن عملية الشراء لتوريد الأثاث المكتبي والأثاث التخصصي قد أثارت اهتمام الشركات من عدة بلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الفقرة ٥٧ من التقرير، يذكر الأمين العام أيضا أنه، حتى تاريخ إعداد التقرير، كانت نسبة ١٥ في المائة من قيمة عقود الأشغال الحرفية التي منحها مدير التشييد للمخطط العام لتجديد مباني المقر إلى متعاقدين من الباطن، قد دفعت لشركات من خارج الولايات المتحدة.

٢٣ - ويرد في الفقرة ٥٥ من التقرير وصف للدور الذي تضطلع به شعبة المشتريات في استعراض أوامر التغيير. وقد علقت اللجنة الاستشارية على هذه المسألة في الفقرات من ٧ إلى ١٠ أعلاه.

#### الاستدامة

٢٤ - وتناقش الفقرات من ٦٨ إلى ٧٢ من التقرير مسائل الاستدامة ومراعاة البيئة لمجمع المقر بعد تجديده. وذكر، في جملة أمور، أن المشروع لا يزال ماضيا في سبيله إلى تحقيق أهداف الاستدامة فيما يتعلق باستهلاك الطاقة والمياه أو تجاوزها، فضلا عن تلبية المعايير العديدة لـ "تصنيف المباني المراعية للبيئة" المعمول بها في مختلف الدول الأعضاء أو تجاوزها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٧١ من التقرير أن تشييد نظام إدارة المباني الذي،

سيوفر ضوابط "ذكية" من شأنها أن تعزز إلى حد كبير أداء المباني وتخفض استخدام الطاقة من خلال التعديلات التلقائية للتدفئة وتكييف الهواء ومستويات الإضاءة ويسير حالياً على قدم وساق. وتثني اللجنة الاستشارية على الأمين العام لإدراجه مبادرات الاستدامة في المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتأمل اللجنة في أن تصبح الفوائد التي تعود من تلك المبادرات ماثلة للعيان بأسرع ما يمكن بمجرد إعادة شغل مبنى الأمانة العامة في النصف الأخير من عام ٢٠١٢. وينبغي تقديم معلومات في هذا الصدد في التقرير المرحلي المقبل.

#### الجدول الزمني للمشروع

٢٥ - ترد في الفرع العاشر من التقرير معلومات عن الجدول الزمني للمشروع. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن أعقد مراحل المخطط العام لتجديد مباني المقر وأكثرها خطورة هي مرحلة تجديد مبنى الأمانة العامة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١١، يكون الموعد المتوقع لانتهاؤه من هذا الجزء من المشروع هو منتصف عام ٢٠١٢، أي في غضون ثلاثة أشهر من الموعد المحدد في الجدول الزمني المبين في التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام (A/63/477). ويتوقع الانتهاء من المشروع بكامله، باستثناء مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي بحلول نهاية عام ٢٠١٤، أي بعد سنة تقريباً من الموعد المحدد في الجدول الزمني الأصلي الوارد في التقرير المرحلي السنوي السادس (A/66/527، الفقرتان ٧٧ و ٧٨). ويشير الأمين العام في الجدول ١ من تقريره إلى أن التأخير يعزى أساساً إلى تنفيذ المعايير الأمنية المعززة (انظر الفقرات ١٩-٢١ أعلاه).

٢٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مشاريع البنية الأساسية الكبيرة الحجم والمتعددة السنوات من الممكن أن تتأخر لأسباب كثيرة غير متوقعة منها، في هذه الحالة بصفة خاصة، الحاجة إلى التدابير الأمنية المعززة المشار إليها أعلاه. بيد أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره أنه قد ثبت، مع مرور الوقت، أن توقعات مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر كانت متفائلة. ويرى المجلس أنه على الرغم من أن لدى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الآن الضوابط والعمليات الإدارية الملائمة التي تسمح له بالتنبؤ الواقعي بالجدول الزمني للمشروع، فإن الجدول يعتبر من الناحية العملية بالغ الانضغاط ولا توجد إمكانيات كبيرة لاستيعاب المزيد من التأخيرات أو تغييرات النطاق (A/66/5 (Vol. V)، الفقرات ٤٩-٥١). ويورد المجلس، في الفقرات من ٥٢ إلى ٥٨ من تقريره، وصفاً لستة ضغوط رئيسية على الجدول الزمني تشمل، بالإضافة إلى مخاطر التأخير المرتبطة بأوامر التغيير المفترضة وأوجه عدم اليقين الرئيسية بشأن الخيارات المطروحة بالنسبة لمبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي التي سبقت مناقشتها في الفقرات أعلاه، اعتماد المشروع على أطراف ثالثة

لا تخضع للسيطرة المباشرة للإدارة والتأخيرات في الموافقة على عقود السعر الأقصى المضمون. ويعرب المجلس عن القلق من استمرار نمط التأجيل المشار إليه آنفا مما يؤدي إلى خطر ارتفاع تكاليف المقاول والمصروفات العامة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٩). وتشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق باحتمال حدوث تأخيرات إضافية وأثر تلك التأخيرات على ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتحث الأمين العام على مواصلة بذل كل جهد ممكن للتقيد بالجدول الزمني الحالي للمشروع. وسيؤدي التنفيذ التام والسريع لتوصيات المجلس ذات الصلة دورا هاما في هذا الصدد.

#### الحالة المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٧ - قد الأمين العام في الفرعين الحادي عشر والثاني عشر من تقريره لمحّة عامة عن الحالة المالية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر بما في ذلك الحالة الراهنة للأنصبة المقررة. وحسبما ورد في الفقرة ٨٤ من التقرير، فقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١ ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار. ويتألف المصدر الرئيسي لتمويل المشروع من اعتمادات ترصدها الجمعية العامة وقدرها ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القسط الخامس والأخير من الأنصبة المقررة التي تسدد على مدى سنوات متعددة سيجري سداده في عام ٢٠١١. وأبلغت اللجنة أيضا، أنه حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كان لا يزال مبلغ قدره ٨٧,٣٢ مليون دولار من الأنصبة المقررة غير مسدد، ويتصل مبلغ ٨٣,٧٤ مليون دولار منه بعام ٢٠١١ ويتصل المبلغ المتبقي بفترات سابقة. وقدم إلى اللجنة، بناء على طلبها بيان تفصيلي بحالة الاشتراكات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم إلى الجمعية العامة، لدى نظرها في هذه المسألة، معلومات مستكملة عن حالة الاشتراكات.

٢٨ - يعرض الجدول ٤ من التقرير تحليلا مقارنا للتكاليف المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء التكاليف المرتبطة به (انظر الفرع الرابع أدناه) وتكاليف مركز البيانات الثانوي (انظر الفقرة ٣٦ أدناه) ولكنه يتضمن التبرعات، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وحتى أيار/مايو ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول أن إجمالي التكاليف المتوقعة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١ حتى إنجاز المشروع تبلغ ٨٠٠ ٠٩٧ ١٩٥ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٥ ٨١٣ ٠٠٠ دولار مقارنة بالتكلفة المتوقعة حتى إنجاز المشروع البالغ قدرها ١ ٩٥٦ ٧٩١ ٠٠٠ دولار التي أبلغت للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وحسبما ذكر الأمين العام، فقد أدت الإدارة الدقيقة للمشروع، فضلا عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف، إلى خفض صافي العجز في الميزانية من ٨٠.٠٩١.٠٠٠ دولار إلى ٧٤.٢٧٨.٠٠٠ دولار، أو ما نسبته حوالي ٤ في المائة من الميزانية الإجمالية المعتمدة (A/66/527، الفقرة ٨٦). وتتصل تدابير تحقيق فعالية التكاليف هذه، التي ترد تفاصيلها في الفرع الثامن من التقرير، بمهندسة القيمة وإصلاح الأثاث الحالي وإعادة استخدامه. ويشير الأمين العام أيضا، في الفقرة ٤٦ من تقريره، إلى أن المناخ الاقتصادي الراهن كان مواتيا للمنظمة حيث أتاح لها فرصا للحصول على عقود بأسعار تنافسية للغاية.

٢٩ - يُشير الأمين العام إلى أنه في وقت إعداد تقريره المرحلي التاسع، كان قد التزم بمبلغ ١.٥٨٦,٢ مليون دولار، أو ٨٤,٥ في المائة، من مجموع الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ومقداره ١.٨٧٦,٧ مليون دولار. ويؤكد أن المستوى العالي من الأموال الملتزم بها يقلل بشكل ملحوظ من احتمالات وقوع أحداث معاكسة غير متوقعة أثناء الفترة المتبقية من المشروع (A/66/527، الفقرة ٨٦). ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية استناداً إلى الفقرات من ٨٧ إلى ٨٩ من التقرير أنه قد أضيفت احتياجات إضافية من الموارد إلى ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر بلغت ٢١٠,١ ملايين دولار، منها ٤٢,٦ مليون دولار لتغطية تكاليف الإيجار "في سيناريو أسوأ الاحتمالات" وما مجموعه ١٦٧,٥ مليون دولار لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط (١٤٦,٨ مليون دولار) وتكاليف مركز البيانات الثانوي (٢٠,٧ مليون دولار)، وبذلك يصبح مجموع المبلغ الموحد المطلوب لإنجاز المشروع ٢.١٦١,٠ مليون دولار. وبالتالي سيزيد إجمالي العجز في الميزانية ليصل إلى ٢٨٤,٣ مليون دولار، أو ١٥,٢ في المائة من الميزانية المعتمدة.

٣٠ - وتناقش الاحتياجات لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وتلك اللازمة لمركز البيانات الثانوي بمزيد من التفصيل أدناه. وبالنسبة للاحتياجات المتعلقة بتغطية تكاليف الإيجار "في سيناريو أسوأ الاحتمالات"، يُشير الأمين العام إلى أن الميزانية المعتمدة أصلا للمخطط العام لتجديد مباني المقر تُغطي تكاليف إيجار الأماكن المؤقتة للمكاتب حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ومع ذلك، فمن أجل تجنب احتمال أن يؤدي التأخر في إنجاز مشروع المخطط العام إلى ترك الأمم المتحدة بدون أماكن مستأجرة، فقد تجاوزت التزامات الإيجار التي دخلت فيها المنظمة التاريخ المحدد لإنجاز المشروع. ووفقا لم ذكره الأمين العام، فإن تكاليف الإيجار للأشهر الإضافية، التي تختلف من حين لآخر، والتي بحسب فهم اللجنة الاستشارية للحالة، لا يمكن الوفاء بها من مخصصات الميزانية الأصلية، يحتمل أن تنقلص في حالة تحسن سوق الإيجارات وإمكانية إيجار هذه الأماكن من الباطن، أو في حالة رغبة الملاك في إيجار أماكن المكاتب إلى مستأجرين آخرين. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة



١٤٩,١ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في حالة قبول الجمعية العامة لتوصية الأمين العام، سينخفض مجموع عجز الميزانية من مستواه الحالي البالغ ٢٨٤,٣ مليون دولار إلى ١٣١,٩ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة أن اقتراح الأمين العام، في حالة الموافقة عليه، سيغني عن الحاجة إلى الاتصال بالدول الأعضاء طلباً لمخصصات إضافية في عام ٢٠١٢.

٣٤ - ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن البند ٤-١٨ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ينص على أن تقيّد الإيرادات المتأتية من الاستثمارات على النحو المنصوص عليه في القواعد المتعلقة بكل صندوق أو حساب. والقاعدة ذات الصلة في هذه الحالة، وهي القاعدة ١٠٤-١٥ (ب)، تنص على أن تقيّد الإيرادات المتأتية من استثمارات تتعلق بصناديق استثمارية وحسابات خاصة في الصندوق الاستثماري المعني أو الحساب الخاص المعني. وأُبلغت اللجنة أنه، بما أن النظام المالي والقواعد المالية لا تحظران ولا تسمحان بشكل صريح باستخدام إيرادات الفوائد المكتسبة من موارد المخطط العام لتجديد مباني المقر، لذا فمن المناسب الحصول على موافقة الجمعية العامة على مسار العمل هذا، وبخاصة لأن الأمين العام لا يسعى للاستفادة فقط من إيرادات الفوائد ولكنه يسعى أيضاً، بذلك، إلى زيادة الميزانية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦١.

٣٥ - ويلخص الجدول ٨ الوارد أدناه من تقرير الأمين العام، مجموع الاحتياجات المعدلة من الموارد للمشروع، ومجموع الأموال المتاحة، والخيارات المقترحة للتمويل:

**الاحتياجات المعدلة من الموارد للمخطط العام لتجديد مباني المقر مع خيارات التمويل**  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في أيار/مايو ٢٠١١	
١ ٩٦١ ٩٢١	المخطط العام لتجديد مباني المقر (التكاليف المباشرة) <sup>(١)</sup>
١٤٦ ٨٠٦	التكاليف المرتبطة بالمشروع
٩٩ ٥٥٧	التحسينات الأمنية المعززة
٢٠ ٧٠٠	مركز البيانات الثانوي
٤٢ ٥٥٠	الاعتماد المُخصص لاستئجار أماكن المكاتب اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
٢ ٢٧١ ٥٣٤	<b>المجموع</b>
في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	
	مطروحاً منه

في أيار/مايو ٢٠١١	
١ ٨٧٦ ٧٠٠	الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء
أكثر من ١٠ ٥٠٠	التبرعات
أكثر من ١٠٠ ٠٠٠	التبرعات في إطار تدابير تعزيز الأمن
١٠٤ ١٠٠	الإيرادات المتأتمية من الفائدة
٤٥ ٠٠٠	احتياطي رأس المال المتداول
٣ ٢٨٦	التمويل المقدم من حساب الدعم إلى مركز البيانات الثانوي
<b>٢ ١٣٩ ٥٨٦</b>	<b>المجموع</b>
١٣١ ٩٤٨	العجز

(أ) تشمل التكاليف المباشرة الاعتماد المخصص للطوارئ/تصاعد التكلفة وقدره ٨٩ ٠٨٤ ٠٠٠ دولار. ٣٦ - كما هو موضح في الفقرتين ٩٧ و ٩٨ من تقرير الأمين العام، ففي حين تبلغ الموارد الإجمالية التي اعتمدها الجمعية العامة لمركز البيانات الثانوي ما مجموعه ٢٠,٩ مليون دولار، يقدر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآن أن مجموع احتياجات المركز من الموارد سيبلغ ٢٠,٧ مليون دولار. ويصل التمويل التراكمي المعتمد من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى مبلغ قدره ٣,٣ ملايين دولار. وبذلك، تصل التكاليف غير الممولة لمركز البيانات الثانوي المطلوب أن يستوعبها المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى مبلغ قدره ١٧,٤ مليون دولار. وتُذكر اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، بأنه، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢، سيتم توفير التمويل اللازم لمركز البيانات الثانوي في إطار الميزانية العادية وحساب الدعم لعمليات حفظ السلام. وأوردت اللجنة مزيداً من التعليق على التشغيل المقبل لمركز البيانات الثانوي في تقريرها عن إطار إدارة حالات الطوارئ (A/66/7/Add.10).

٣٧ - ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يوضح سيناريوهين محتملين للتدفق النقدي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك جميع التكاليف المرتبطة به، للفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٣. ويقارن الجدول، الذي ينطلق من الرصيد النقدي المتاح في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الرصيد النقدي شهراً بعد شهر سواء بالموارد أو بدون الموارد الآتية من احتياطي رأس المال المتداول والفوائد المكتسبة منه. ولا تشمل الأرقام الأنصبة المقررة غير المسددة وقدرها ٨٧,٣٢ مليون دولار:

الرصيد النقدي (بدون الفائدة المكتسبة واحتياطي رأس المال المتداول) وقدره ١٤٩ ١٠٠ ٠٠٠ دولار		الرصيد النقدي (شاملا الفائدة المكتسبة واحتياطي رأس المال المتداول) وقدره ١٤٩ ١٠٠ ٠٠٠ دولار		مجموع التكاليف المتوقعة	
٦٩٣ ٣٠٤ ٥٤٠	٨٤٢ ٤٠٤ ٥٤٠				الرصيد النقدي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
٦٢٦ ٨٤٤ ٣٤٨	٧٧٥ ٩٤٤ ٣٤٨	٦٦ ٤٦٠ ١٩٢			فواتير المقاولين المتلقاة ولكنها لم تسدد
٥٨٠ ٣٤٥ ٢٤٠	٧٢٩ ٤٤٥ ٢٣٩	٤٦ ٤٩٩ ١٠٨			تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
٥٢٩ ٧٥٣ ٠٤٧	٦٧٨ ٨٥٣ ٠٤٧	٥٠ ٥٩٢ ١٩٢			كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٤٧٩ ٤٨٠ ٢٢٩	٦٢٨ ٥٨٠ ٢٢٨	٥٠ ٢٧٢ ٨١٩			كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
٤٢٧ ٨٧٧ ٥٤١	٥٧٦ ٩٧٧ ٥٤١	٥١ ٦٠٢ ٦٨٧			شباط/فبراير ٢٠١٢
٣٧١ ٧٧٣ ٨٤٨	٥٢٠ ٨٧٣ ٨٤٨	٥٦ ١٠٣ ٦٩٣			آذار/مارس ٢٠١٢
٣١٦ ١٣٣ ١٢٩	٤٦٥ ٢٣٣ ١٢٨	٥٥ ٦٤٠ ٧٢٠			نيسان/أبريل ٢٠١٢
٢٥٨ ٧٦٨ ٢٦٠	٤٠٧ ٨٦٨ ٢٦٠	٥٧ ٣٦٤ ٨٦٨			أيار/مايو ٢٠١٢
٢٠٥ ٩٥٨ ٨٦٦	٣٥٥ ٠٥٨ ٨٦٦	٥٢ ٨٠٩ ٣٩٤			حزيران/يونيه ٢٠١٢
١٥٢ ٢٣٣ ٩٦٥	٣٠١ ٣٣٣ ٩٦٥	٥٣ ٧٢٤ ٩٠١			تموز/يوليه ٢٠١٢
١٠٦ ٩٢٩ ٥٥٤	٢٥٦ ٠٢٩ ٥٥٤	٤٥ ٣٠٤ ٤١١			آب/أغسطس ٢٠١٢
٦٥ ٢٢١ ٤٥٣	٢١٤ ٣٢١ ٤٥٣	٤١ ٧٠٨ ١٠١			أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
٢٣ ٥٦٤ ٥٣٩	١٧٢ ٦٦٤ ٥٣٨	٤١ ٦٥٦ ٩١٤			تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢
(١٤ ١٩٧ ٥٥٨)	١٣٤ ٩٠٢ ٤٤٢	٣٧ ٧٦٢ ٠٩٧			تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
(٤٩ ٨٣٤ ٤٨٧)	٩٩ ٢٦٥ ٥١٢	٣٥ ٦٣٦ ٩٢٩			كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
(٧٤ ٠٩٧ ٣٥٩)	٧٥ ٠٠٢ ٦٤١	٢٤ ٢٦٢ ٨٧١			كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
(٩٣ ٤٨٨ ٤٤٥)	٥٥ ٦١١ ٥٥٥	١٩ ٣٩١ ٠٨٦			شباط/فبراير ٢٠١٣
(١١٣ ٣٩٤ ٥١٢)	٣٥ ٧٠٥ ٤٨٨	١٩ ٩٠٦ ٠٦٧			آذار/مارس ٢٠١٣
(١٣٢ ٧١٠ ٨٥٩)	١٦ ٣٨٩ ١٤١	١٩ ٣١٦ ٣٤٧			نيسان/أبريل ٢٠١٣
(١٥٠ ٩٧١ ٠٠٣)	(١ ٨٧١ ٠٠٣)	١٨ ٢٦٠ ١٤٤			أيار/مايو ٢٠١٣

٣٨- وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه لن يتم الاستفادة من الإيرادات المتأتية من الفائدة ومن احتياطي رأس المال المتداول إلا عندما يُستنفد الرصيد النقدي للصندوق، أي بين شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وأنه في حالة استلام غالبية المساهمات غير المسددة البالغة ٨٧,٣٢ مليون دولار (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه) قبل نهاية عام ٢٠١٢، لن تكون هناك حاجة للإيرادات المتأتية من الفائدة ومن احتياطي رأس المال المتداول حتى وقت ما بين شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣.

٣٩ - وبإمكان اللجنة الاستشارية، وقد نظرت في كل المعلومات المعروضة عليها، وإذ تضع في اعتبارها احتمال أن يؤدي العجز في النقدية إلى مزيد من التأخير في إتمام المشروع، أن توصي بأن تؤيد الجمعية العامة مقترح الأمين العام بشأن ترتيبات التمويل التي من شأنها أن تتيح إمكانية تغطية جميع تكاليف المشروع المباشرة الإضافية وقسط من التكاليف المرتبطة به، دون الحاجة إلى تحديد أنصبة مقررّة إضافية على الدول الأعضاء في عام ٢٠١٢. إلا أن اللجنة ترى أن تلك الموارد الإضافية ينبغي أن تُتاح بصورة تدريجية، بدءاً باحتياطي رأس المال المتداول، والانتقال، عند الاقتضاء، إلى استخدام إيرادات الفوائد، على ألا يُلجأ إلى استخدامها إلا عند الضرورة، وهو ما قد لا يتحقق، رهنا بحالة الاشتراكات غير المدفوعة، قبل حلول أوائل عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ الذي أكدت فيه الجمعية على ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي حينها وبدون شروط، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. وتحت اللجنة أيضاً الأمين العام على أن يواصل استكشاف جميع الفرص الكفيلة بتخفيض إجمالي التكاليف حتى إتمام المشروع من خلال عمليات هندسة القيمة وغيرها من إجراءات تعزيز الكفاءة من حيث التكلفة (انظر أيضاً الفقرة ٥٥ أدناه). وينبغي أن تُقدّم في التقرير المرحلي المقبل معلومات مفصلة عن نتائج تلك الجهود.

#### رابعاً - تقرير الأمين العام عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لعام ٢٠١٢ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام

٤٠ - يعرض الأمين العام في تقريره عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لعام ٢٠١٢ من الميزانية المعتمدة (A/66/527/Add.1)، معلومات مستكملة عن حالة الأنشطة المرتبطة بالمخطط العام، بما في ذلك نفقات الفترة الماضية الممتدة إلى عام ٢٠١٠، والنفقات المتوقعة المعاد تقديرها لعام ٢٠١١، والاحتياجات المقدرة من الموارد لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن أنشطة اللجنة التوجيهية المعنية بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام، المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٤ لكفالة التنسيق الوثيق فيما بين الإدارات المشاركة في المخطط العام، فيما يتعلق بتكاليف الأنشطة المرتبطة بالمشروع. ويذكر الأمين العام على وجه التحديد، أنه عن طريق آلية الاستعراض الشهري التي تطبقها اللجنة التوجيهية، جرى على نحو متعمق استعراض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع وإعادة تنظيمها بهدف تحسين اتساقها مع أحدث خطط الأنشطة والتنقيحات المتعلقة بالجدول الزمني للمخطط العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٢ و ٣).

٤١ - وعلى النحو الوارد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، يصل مجموع الاحتياجات المتوقعة من الموارد لتغطية تكاليف الأنشطة المرتبطة بالمخطط العام لتحديد مبانى المقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والتي تتعلق بالزيادات المؤقتة في تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة الشؤون الإدارية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة شؤون السلامة والأمن، إلى ١٤٦,٨ مليون دولار. ويرد في الجدول ١ من تقرير الأمين العام موجز للاحتياجات المتعلقة بالتكاليف المرتبطة بالمشروع مقارنة بالاحتياجات المعروضة في التقرير السابق (A/65/511/Add.1). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التوقعات الحالية تستند إلى افتراض عدم حدوث أي تأخير في تنفيذ الجدول الزمني لإتمام المخطط العام لتحديد مبانى المقر على النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي التاسع (انظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦ أعلاه). وأفاد الأمين العام أن أوجه التأخير عن الموعد المقرر السابق لم تؤثر في التكاليف المرتبطة بالمخطط العام إلا من حيث أنها أدت إلى تأخير الاضطلاع ببعض الأنشطة عن المواعيد المتوقعة لها سابقا، مثل تركيب مرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام، المرتبطين بعملية تجديد مبنى المؤتمرات التي تأخرت بسبب التحسينات الأمنية المعززة. ومن المنظور المالي، لا يوجد أي تأثير على مجموع التكاليف المرتبطة بالمخطط العام (A/66/527/Add.1، الموجز).

٤٢ - وقُدِّمَ إلى اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في تقرير الأمين العام، تحليل للأسباب الرئيسية للتكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة أن مبلغ ٢٠٠ ٨٥٨ ٤٣ دولار، أو ما نسبته ٣١ في المائة من مجموع التكاليف المرتبطة بالمشروع عن تلك الفترة، تتعلق بشراء أثاث (انظر أيضا الفقرتين ٥١ و ٥٢ أدناه)؛ وأن مبلغ ٦٠٠ ٤٦٢ ٤٠ دولار، أو ما نسبته ٢٨ في المائة، يتعلق بتركيب مرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام (انظر الفقرات من ٤٧ إلى ٥٠ أدناه)؛ بينما يتعلق مبلغ ١٠٠ ٢٥ ٢٥ دولار، أو ما نسبته ١٨ في المائة، بتغطية تكاليف التدابير الأمنية في إطار أنشطة التشييد وإقامة أماكن مؤقتة.

٤٣ - ويبيِّن الفرع 'ثالثا' من تقرير الأمين العام نفقات التكاليف المرتبطة بالمخطط العام في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠. وجاء فيه أن النفقات الفعلية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بلغت ١٨,٣ مليون دولار من مبلغ معتمد قدره ٣٠,٣ مليون دولار. وجرى تحويل الرصيد غير المستخدم البالغ ١١,٩ مليون دولار إلى عام ٢٠١٠ (انظر A/66/527/Add.1، الجدول ٢).

٤٤ - وبلغت الموارد الإضافية لعام ٢٠١٠ ما قدره ٥٤ مليون دولار، تضم الرصيد غير المستخدم السالف الذكر البالغ ١١,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وموارد قدرها ٤٢,١ مليون دولار اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٦٤. وعلى النحو الوارد في التقرير السابق للأمم العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام، بلغت الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٠، بعد تنقيحها لاحقاً، ١٤,٩ مليون دولار، وهو مبلغ يعكس إرجاء شراء مرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام وتركيبهما، إلى عام ٢٠١١ (انظر A/65/511/Add.1، الفقرة ١٠ والجدول ٤). وبلغت النفقات الفعلية لذلك العام ١٣,٦ مليون دولار، بينما جرى ترحيل الرصيد غير المستخدم البالغ ٤٠,٣ مليون دولار، إلى عام ٢٠١١. وترد معلومات مفصلة عن النفقات الموزعة حسب الإدارة/المكتب في الفقرات من ١٦ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام.

٤٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مما جاء في التقرير أن مكتب خدمات الدعم المركزية سجل نقصاً في الإنفاق قدره ٤٠٠ ٤٦١ دولار في عام ٢٠١٠ تحت بند مصروفات التشغيل العامة، لأسباب من بينها إرجاء نقل مركزي البريد والهدايا بسبب تأخر إتمام إغلاق مبنى الجمعية العامة (A/66/527/Add.1، الفقرة ٢٠ (ج)). وعلى النحو المبين في الجدول ١ من التقرير المحلي السنوي التاسع (A/66/527)، تأخرت أعمال تجديد مبنى الجمعية العامة بسبب التدابير المقررة لتعزيز الأمن. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه خلال تجديد مبنى الجمعية العامة والذي من المتوقع أن يستغرق نحو ١٨ شهراً، سيُنقل مركزاً البريد والهدايا مؤقتاً إلى مبنى المكتبة.

٤٦ - ويتناول الأمين العام في الفرع 'رابعاً' من تقريره، النفقات الفعلية والنفقات المتوقعة للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لعام ٢٠١١. فعلى النحو المبين في الجدول ٤، بلغ مجموع التمويل المتاح لعام ٢٠١١، ما قدره ٩٩,٢ مليون دولار، يشمل مبلغ ٤٠,٣ مليون دولار مرحّلاً من عام ٢٠١٠ (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه) ومبلغ ٥٨,٩ مليون دولار كانت الجمعية العامة قد اعتمده في قرارها ٢٦٩/٦٥. وفي الفقرة ٣١ من ذلك التقرير، يشير الأمين العام، إلى أنه بناء على أنماط الإنفاق خلال فترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠ والتقديرات المنقحة الحالية، يُقدّر أن النفقات المرتبطة بالمخطط العام لعام ٢٠١١ ستبلغ ٦٤,٢ مليون دولار وتشمل موارد مرتبط بها سلفاً قدرها ٣١,٣ مليون دولار، بالإضافة إلى نفقات قدرها ٣٢,٩ مليون دولار. وبالتالي، فإن المتوقع أن يبلغ الرصيد الحرّ ٣٥ مليون دولار في نهاية العام، مما يعكس ترحيل إكمال شراء أثاث المكاتب وتركيب مرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام، من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢.

وترد معلومات مفصلة عن النفقات، موزعة حسب الإدارة/المكتب، في الفقرات من ٣٣ إلى ٥٥ من التقرير.

٤٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مما جاء في الفقرة ٤٠ من تقرير الأمين العام أن تكاليف تركيب مرفق البث الدائم ونظام أصول وسائط الإعلام ستكون مشتركة بين إدارة شؤون الإعلام ومكتب خدمات الدعم المركزية بنسبة ٢٥:٧٥. ويبلغ مجموع الموارد المعتمدة لهذين المشروعين ٥٠٠ ٢٧٢ ٤٠ دولار جرى ربط مبلغ ٦٠٠ ٣٣٠ ٣١ دولار منها سلفاً، بينما أنفق مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٦٦٥ ١ دولار على أعمال التصميم.

٤٨ - وبلغت الموارد المعتمدة لعام ٢٠١١ لإدارة شؤون الإعلام فيما يتعلق بمرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام ٩٠٠ ٢٩١ ٣٠ دولار (A/66/527/Add.1، الفقرة ٣٥). إلا أن عمليات هندسة القيمة التي أُجريت في عام ٢٠١١، وعلى نحو ما يرد في الفقرتين ٤٠ و ٤١ من تقرير الأمين العام، أثرت تأثيراً إيجابياً في شروط العقود التي انتهى إليها التفاوض فيما يتعلق بالنظامين، مما أسفر عن تخفيض حصة إدارة شؤون الإعلام من مجموع التكاليف المربوطة سلفاً إلى ٢٠٠ ٧٤٦ ٢٤ دولار وتبقي رصيد غير مربوط متوقع قدره ٧٠٠ ٥٤٥ ٥ دولار. ويفيد الأمين العام أن من المقرر ترحيل مبلغ ٧٠٠ ٩٥ ٥ دولار من ذلك المبلغ إلى عام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف آلات التصوير وغير ذلك من الأثاث والتجهيزات والمعدات ذات الصلة، والانتقال من الاستوديوهات الحالية إلى الاستوديوهات الجديدة، وتوفير قدرات عملية إضافية لم تُحدّد في النطاق الأصلي للتصميم/البناء.

٤٩ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقرير الأمين العام عن السبب الذي جعله يقترح ترحيل الوفورات المذكورة أعلاه وقدرها ٧٠٠ ٩٥ ٥ دولار إلى عام ٢٠١٢، واستخدامها لاقتناء عناصر إضافية لم تكن مدرجة في النطاق الأصلي للمشروعين. وردا على الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن الجدول الزمني للمشروع الإجمالي لتحديث مرافق البث والمرافق السمعية البصرية في المقر وحجم ذلك المشروع وتعبئه عوامل شكلت عدداً من التحديات التي تعذر تقديرها أو توقعها عندما حدد نطاق المشاريع في الأصل. وكان من الضروري أيضاً مراعاة التطورات السريعة التي حصلت في مجال التكنولوجيا منذ أن صممت المشاريع. وبناء عليه، أضحى من اللازم الآن إدخال عدد من التغييرات على مشاريع مرفق البث الدائم و/أو نظام إدارة أصول وسائط الإعلام، بما في ذلك إدخال تحسينات على مرفق البث القديم في مبنى الأمانة العامة لكي يصبح قادراً على دعم التكنولوجيات الجديدة ريثما يصبح المرفق الجديد قابلاً للتشغيل؛ واتخاذ كاميرات إضافية للبث المتنقل لزيادة إنتاج الفيديو مؤقتاً، عند الاقتضاء، في غرف الاجتماع المزودة بعدد قليل من الكاميرات المثبتة

بشكل دائم؛ والقيام بعملية مفصلة للدمج والمواءمة بين أربعة من النظم السمعية البصرية والمتعلقة بالبحث، تضمنت تعديل بعض النظم للتكيف مع مواصفات نظم أخرى؛ واقتناء معدات إضافية لتلبية احتياجات البحث المتغيرة لدى المذيعين المرافقين لشخصيات رفيعة المستوى.

٥٠ - ولئن كانت اللجنة الاستشارية تأسف لعدم استخدام الوفورات التي تم تحديدها انطلاقاً من هندسة القيمة لخفض الرصيد الكلي للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام، فإنها تدرك أيضاً أهمية ضمان اشتغال النظم الجديدة السمعية البصرية والمتعلقة بالبحث على أحدث التكنولوجيات. وللمضي قدماً، وفي هذه المرحلة المتأخرة، فإن اللجنة الاستشارية تأمل في أنه سيتم الإبقاء على التعديلات المدخلة على المشروعين عند أدنى حد لها، وأنه سيتم استخدام أي وفورات إضافية لتحقيق أفضل هندسة القيمة لتخفيض التكلفة الإجمالية حتى إتمام المشروع.

٥١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في قرارها ٢٦٩/٦٥ مبلغ ٨٠٠ ٣٥٠ ٥١ دولار لمكتب خدمات الدعم المركزية لعام ٢٠١١، يشمل مبلغاً قدره ٢٠٠ ٨٥٨ ٤٣ دولار للأثاث المكاتب، والذي يدير عملية شراؤه مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. ويشير الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره إلى أن النفقات بلغت ٩٠٠ ٤٩٩ ١ دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلى أنه من المتوقع أن تبلغ الاحتياجات اللازمة للنصف الثاني من العام ٧٠٠ ٩٠٨ ١٧ دولار. وسيُرحَّل الرصيد غير المنفق البالغ ٦٠٠ ٤٤٩ ٢٤ دولار إلى عام ٢٠١٢، الذي ستكتمل فيه عمليات شراء الأثاث وتركيبه.

٥٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقرير الأمين العام أن الاحتياجات اللازمة لشراء الأثاث استأثرت بنسبة ٣١ في المائة من مجموع التكاليف المرتبطة بالمخطط العام للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. ولدى التصميم الأولي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، كان من المتوقع أن يعاد توجيه أثاث المكاتب للاستخدام في المجمع بعد تجديده. بيد أن قرار استحداث مفهوم الحيز المكتبي المفتوح استلزم إعادة النظر في المخطط الأصلي وإتاحة اقتناء أثاث جديد للمكاتب في شكل وحدات تجميعية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية انطلاقاً من الفقرة ٤٧ من التقرير المرحلي التاسع (A/66/527) أنه يجري بحث فرص إعادة استخدام الأثاث. ويتيح التخطيط لأماكن الاستراحة والمناطق المفتوحة في مبنى المؤتمرات، على وجه الخصوص، إصلاح وإعادة استخدام الأثاث، إلا إذا كان هذا المكان ستخصص له تبرعات. ومن توفير المقاعد لغرف الاجتماع ١ و ٢ و ٣ من مبنى المؤتمرات، وغرف الاجتماع ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من مبنى الجمعية العامة، يجري قبول عطاءات تنافسية لكل من المقاعد الجديدة

ولإصلاح المقاعد الموجودة. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سيعتمد الخيار الأقل كلفة. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بأن تبذل كل الجهود لإعادة استعمال الأثاث الذي لا يزال في حالة جيدة (انظر A/65/725، الفقرة ١٨).

٥٣ - وترد الاحتياجات المتوقعة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لعام ٢٠١٢ في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام. ومن المتوقع حالياً أن يتبقى رصيد غير مستخدم قدره ١٠٠ ٩٥٧ ٣٤ دولار في نهاية عام ٢٠١١، وهو الرصيد الذي سيقابل جزئياً الاحتياجات المتوقعة من الموارد لعام ٢٠١٢ البالغ قدرها ٢٠٠ ٣٢٢ ٤٦ دولار. وبالتالي، تلزم أموال إضافية يبلغ صافيها ١٠٠ ٣٦٥ ١١ دولار لتلبية تلك الاحتياجات. وترد الاحتياجات المفصلة حسب الإدارة/المكتب في الجدول ٦ والفقرات من ٥٨ إلى ٧٥ من التقرير، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- (أ) مبلغ صافيه ٨٠٠ ٧٢٢ دولار لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛
- (ب) مبلغ صافيه ٤٣ ٠٠٠ دولار لإدارة شؤون الإعلام؛
- (ج) مبلغ صافيه ٣٠٠ ٩٤٢ ٤ دولار لمكتب خدمات الدعم المركزية؛
- (د) مبلغ صافيه ٦٠٠ ٣١٨ دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (هـ) مبلغ صافيه ٥ ٨٨٥ ٠٠٠ دولار لإدارة شؤون السلامة والأمن.

وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، تحت بند التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لن تكون هناك حاجة إلى الموارد المعتمدة البالغة ٦٠٠ ٥٤٦ دولار التي تم ترحيلها من عام ٢٠١١، ومن ثم ستتوافر هذه الموارد لمقابلة الاحتياجات اللازمة من الموارد لتغطية التكاليف الأخرى المرتبطة بالمخطط العام.

٥٤ - وأبدى مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرات من ٧٤ إلى ٨٢ من تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/66/5 (Vol.V))، سلسلة من الملاحظات والتوصيات بشأن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام. ويذكر المجلس، في جملة أمور، أن من غير المرجح أن يكون هذا المشروع قادراً على استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر ما لم يجر الحد من نطاق هذا المخطط أو إجراء زيادة محتملة في التكاليف النهائية المتوقعة. ولذا يوصي مجلس المراجعين الإدارة والمسؤولين عن شؤون الحوكمة بتوضيح المسألة المتعلقة بالمسؤولية في الميزانية عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام عن طريق اتخاذ قرار جلي بشأن الطريقة التي سيجري بها

تمويل هذه التكاليف. ويشير الأمين العام في معرض رده على توصيات المجلس إلى أن تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام يناقش في التقرير المرحلي السنوي التاسع (A/66/324)، الفقرة ٢٥).

٥٥ - وتتفق اللجنة الاستشارية مع تحليل مجلس مراجعي الحسابات. وتشير اللجنة إلى أنها أعربت، في تقريرها السابق بشأن هذه المسألة، عن قلقها بشأن قدرة ميزانية المخطط العام لتجديد مبابي المقر على استيعاب التكاليف المرتبطة به، مشيرة إلى أن الوضع يحتاج إلى معالجته في الوقت المناسب، دون أن يوضع في نهاية المطاف عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء (A/65/725، الفقرة ١٥). وفي هذه الظرفية، ترى اللجنة أنه في حين تستجيب مقترحات الأمين العام المتعلقة باستخدام احتياطي رأس المال المتداول والدخل المتأتي من الفائدة (انظر الفقرات ٣٣ إلى ٣٩ أعلاه) جزئياً لشواغل المجلس، فإن الموارد الإضافية المتاحة لن تكون كافية لتغطية المبلغ الكامل للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام إذا ما تعيّن أيضاً استخدامها للتعويض عن العجز في الميزانية الحالية. وترى اللجنة أنه ينبغي بالتالي للجمعية العامة، توخياً للشفافية، أن تطلب إلى الأمين العام أن يوضح لها كيفية التي ستلبي بها الاحتياجات المتبقية، مع مراعاة (أ) قرار الجمعية الذي يقضي بأن تمول التكاليف الموافق عليها المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مبابي المقر من الميزانية المعتمدة لذلك المخطط (انظر القرار ٢٦٩/٦٥، الفقرات ٥٤ إلى ٥٦)؛ (ب) الإجراء الموصى به في الفقرة ٨١ (هـ) من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يطلب إلى الأمين العام بحث كل الفرص الممكنة لتنفيذ تدابير محسّنة لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة.

## خامسا - الخلاصة والتوصيات

٥٦ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بالتقرير المرحلي التاسع عن المخطط العام لتجديد مبابي المقر (A/66/527) في الفقرة ١١١ من ذلك التقرير. ورهنا بالتعليقات والملاحظات الواردة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

- (أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الثامن؛
- (ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الإبلاغ عن حالة المشروع، والجدول الزمني، ومجموع التكاليف المتوقعة حتى إتمام المشروع، وحالة المساهمات، والفائدة، واحتياطي رأس المال المتداول؛

(ج) أن تؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة باستخدام احتياطي رأس المال المتداول، وإن اقتضى الأمر، الفائدة المكتسبة على أموال المخطط العام لتجديد مبابي المقر.

٥٧ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بالمقترحات المتعلقة بتمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لعام ٢٠١٢ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مبابي المقر (A/66/527/Add.1) في الفقرة ٨١ من ذلك التقرير. ورهنا بالملاحظات والتوصيات الواردة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز المعروض في تقرير الأمين العام؛

(ب) أن تحيط علماً بمجموع التكاليف الكلية للأنشطة المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مبابي المقر للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، وقدره ١٤٦,٨ مليون دولار؛

(ج) أن تحيط علماً بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام لعام ٢٠١٢ البالغ قدرها ٢٠٠ ٣٢٢ ٤٦ دولار، والموزعة على النحو التالي:

١° ٧٢٢ ٨٠٠ دولار لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛

٢° ٥ ١٣٨ ٧٠٠ دولار لإدارة شؤون الإعلام؛

٣° ٣٢ ٩٢١ ٠٠٠ دولار لمكتب خدمات الدعم المركزية؛

٤° ٦١٠ ٩٠٠ دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٥° ٤٧٨ ٠٠٠ دولار لأنشطة التشييد والتعديلات والتحسينات

وأعمال الصيانة الرئيسية في المقر؛

٦° ٦ ٤٥٠ ٨٠٠ دولار لإدارة شؤون السلامة والأمن.

(د) أن تعتمد مبلغاً صافياً قدره ١١ ٣٦٥ ١٠٠ دولار لعام ٢٠١٢، بعد احتساب الرصيد غير المنفق المقدر بمبلغ ٣٤ ٩٥٧ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

(هـ) أن توافق على مواصلة تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مبابي المقر من الميزانية المعتمدة للمخطط العام.